التحول الرقمي.. البوابة الذهبية لإنقاذ الاقتصاد العراقي وبناء المستقبل المستدام

الدكتور المهندس ياسر عامر الجوهر

يشهد العالم اليوم سباقًا محمومًا نحو التحول الرقمي، بوصفه المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الجديد. فوفقًا لتقرير **World Bank 2025**، أصبحت **الاقتصادات الرقمية تمثل أكثر من 18% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**، بينما تسهم بنسبة **50% من نمو الناتج العالمي**. هذا التحول لم يعد ترفًا، بل ضرورة وجودية لضمان بقاء الدول في المنافسة. أما في العراق، فإن التحول الرقمي لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل هو **الطريق الأسرع لإحياء الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتقليص الفساد وتحقيق الشمول المالي**.

التحول الرقمي كمنقذ للاقتصاد العراقي

يعاني العراق منذ سنوات من اعتماد مفرط على الاقتصاد الريعي (النفط يمثل أكثر من 90% من الإيرادات)، بينما ظلّ القطاع الخاص ضعيفًا ومحدود التأثير. لكن **التحول الرقمي** يوفر اليوم فرصة تاريخية لإعادة هندسة الاقتصاد العراقي عبر محاور ثلاثة:

1. **الاقتصاد الذكي**: عبر أتمتة القطاعات الإنتاجية والخدمية وربطها بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يرفع كفاءة الإنتاج الزراعي والصناعي بنسبة تصل إلى **30%**.
2. **الشمول المالي الرقمي**: لا يزال أكثر من **77% من العراقيين** خارج النظام المصرفي التقليدي. إدخالهم عبر المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الذكية يمكن أن **يزيد الناتج المحلي بنسبة 5-7%** خلال 5 سنوات.
3. **الحكومة الرقمية**: تشير بيانات **ITU 2024** إلى أن العراق لا يزال في المرتبة **129 عالميًا في مؤشر الخدمات الرقمية**. لكن الانتقال إلى حوكمة رقمية شاملة يمكن أن **يوفر على الدولة أكثر من 6 تريليونات دينار سنويًا** من كلفة البيروقراطية والهدر.

وبناء على هذه المؤشرات, صار لزاما على العراق ان يتوجه بصورة واقعية لوضع خطة مدروسة بتوقيتات زمنية للشروع بتحول رقمي حقيقي ينعش الاقتصاد العراقي ويدفع به نحو التنمية.

الاقتصاد الرقمي محرك النمو الجديد

وفق تقرير **UNCTAD Digital Economy Report 2024**، تمثل التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط أكثر من **95$ مليار دولار سنويًا**، وتزداد بمعدل **20% سنويًا**. العراق يمكن أن يستحوذ على **ما لا يقل عن 2% من هذا السوق** إذا استثمر في بنية تحتية رقمية قوية وشجع الشركات الناشئة الرقمية.
وقد أظهرت تجارب السعودية والإمارات أن الاستثمار في التحول الرقمي **يسهم بزيادة الناتج المحلي بـ 3 إلى 5 نقاط مئوية سنويًا**، مع خلق **آلاف الوظائف التقنية** عالية الأجر.

أين يقف العراق اليوم؟

- **نسبة انتشار الإنترنت:** بلغت نحو **82%** من السكان في عام 2025 بحدود 38 مليون مستخدم (مقارنة بـ 48% عام 2020).
- **عدد مستخدمي الهواتف الذكية:** أكثر من **38 مليون مستخدم**.
- **خدمات الدفع الإلكتروني:** تجاوزت قيمة المعاملات الرقمية **12 تريليون دينار عراقي** في عام 2024، بزيادة تفوق 200% خلال ثلاث سنوات.
- **الجيل الخامس :(5G):** تم اتخاذ قرار حكومي لتأسيس شركة وطنية كرخصة رابعة في العراق من ضمنها اطلاق شبكة بتقنية الجيل الخامس.

هذه المؤشرات تُظهر أن **الأساس موجود، لكن البيئة التشريعية والحوكمة الرقمية ما زالت تتطلب تحديثًا جذريًا**. حيث ان التحول الرقمي يتطلب تكامل بين كافة القطاعات ذات العلاقة لإكمال الاطار العام لمشروع التحول الرقمي وكل طرف يعمل بتناغم مع بقية الأطراف لغرض الوصول الى الأهداف المنشودة

خارطة طريق للتحول الرقمي في العراق (2025-2030)

بناءً على أفضل الممارسات العالمية، يمكن وضع خارطة طريق عملية بخمس ركائز اساسية:

1. **تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية:**
   - تسريع نشر الألياف الضوئية FTTH.
   - إنشاء مراكز بيانات وطنية ومعايير سيبرانية موحدة.
2. **التحول الرقمي الحكومي:**
   - تطوير منصة بوابة اور الرقمية الحالية وإطلاق منصة موحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية (G2C) وG2B))
   - تبني الهوية الرقمية الوطنية والتحول الكامل للمدفوعات الإلكترونية في القطاع العام.
3. **تمكين الاقتصاد الرقمي والابتكار:**
   - دعم ريادة الأعمال الرقمية عبر صناديق استثمارية مخصصة.
   - تبسيط الإجراءات الضريبية للشركات الناشئة التقنية.
4. **التشريعات والسياسات الذكية:**
   - إصدار قانون شامل للاقتصاد الرقمي يحمي البيانات ويحفز الاستثمار الرقمي.
   - تبني سياسات "الابتكار المفتوح" وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5. **تمكين الكفاءات البشرية:**
   - تدريب 500 ألف شاب عراقي على مهارات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بحلول 2030.
   - دمج التعليم الرقمي في المناهج الجامعية والمدرسية.

الاقتصاد الرقمي كدرع ضد الفساد

الاقتصاد الرقمي لا يخلق فرصًا اقتصادية فحسب، بل يضرب الفساد في جذوره عبر **الشفافية الرقمية، والأثر المالي القابل للتتبع، والمدفوعات الإلكترونية الحكومية .(E-Government Payments)** ففي تجارب مثل إستونيا وكوريا الجنوبية، أدى اعتماد التحول الرقمي إلى **تراجع الفساد الإداري بنسبة 70%** خلال عقد واحد .وفي العراق، يمكن لنظام إلكتروني متكامل أن يحقق الشيء نفسه إذا تم دمجه في منظومة الحوكمة المالية والإدارية.

دروس من الجوار: السعودية والإمارات كنموذجين

- **السعودية:** قفزت إلى المرتبة **17 عالميًا** في مؤشر الحكومة الرقمية 2024، بفضل استراتيجية "التحول الرقمي 2030".
- **الإمارات:** يسهم الاقتصاد الرقمي بنسبة **14% من الناتج المحلي،** مع هدف للوصول إلى **25% بحلول 2031**. هاتان التجربتان تثبتان أن التحول الرقمي ليس مشروعًا تقنيًا فقط، بل **مشروع وطني اقتصادي وسيادي**.

الخلاصة والتوصيات لصنّاع القرار في العراق

1. **التحول الرقمي يجب أن يُدار من أعلى الهرم الحكومي** كأولوية وطنية، وليس كمبادرة وزارية.
2. **تأسيس مجلس أعلى للتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي** يرتبط مباشرة برئيس الوزراء (تم انشاء المجلس).
3. **تأسيس هياكل إدارية حكومية** تكون مسؤولة على تنفيذ التحول الرقمي**.**
4. **تمكين بيئة تشريعية وقانونية وحوكمة رقمية** تتماشى مع متطلبات البيئة العراقية والتطور المتسارع في التكنلوجيا.
5. **اعتماد استراتيجية وطنية للتحول الرقمي (2025-2030)** بتمويل واضح ومؤشرات أداء سنوية.
6. **بناء شراكات حقيقية** مع القطاع الخاص العراقي والشركات العالمية (مايكروسوفت، هواوي، إريكسون، أمازون).

7. **إدخال التحول الرقمي في التعليم** من الابتدائية إلى الجامعة، لضمان جيل رقمي قادر على قيادة المستقبل.

في الختام التحول الرقمي ليس رفاهية تكنولوجية، بل هو **رئة الاقتصاد العراقي الجديد**. إن تباطؤ العراق في اللحاق بركب الاقتصاد الرقمي يعني **خسارة مليارات الدولارات سنويًا** وفرص عمل لا تُعوض. لقد آن الأوان أن تتبنى الحكومة العراقية رؤية رقمية وطنية جريئة، تضع **البيانات في قلب الاقتصاد، والإنسان في قلب التقنية**، لبناء عراقٍ رقمي مزدهر يواكب القرن الحادي والعشرين.

الدكتور المهندس ياسر عامر الجوهر